مهلة للعاملين في الدولة لتلقي اللقاح أو إبراز وثيقة رسمية تبين أن العامل غير مصاب بكورونا

الحكومة تطلب زيادة المواد الغذائية في الأسواق مع شهر رمضان

الوطن

طلب رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس من جميع الوزارات المعنية التنسيق مع لجنة التنمية البشرية ووزارة التربية لترجمة توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد خلال لقائه المعلمين مؤخراً وإعداد مسارات تنفيذية لتكون خطة عمل متكاملة للمنظومة التربوية على المستويين القريب والإستراتيجي.

وناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس مشروع صك تشريعي بمنح تعويض طبيعة عمل للمدرسين في المعاهد التقانية الخاضعة لإشراف المجلس الأعلى للتعليم التقاني، إضافة إلى المكلفين بالعمل الإداري في المعاهد التقانية وكذلك في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجهات التابعة لها.

وسيسهم المشروع الذي سيستفيد منه نحو ٤٠ ألف عامل، في تحسين ظروف عمل المستهدفين به وجودة عمل المؤسسات التي يعملون بها، كذلك سيكون دافعاً لتحسين سير العملية التعليمية والخدمية في المعاهد التقانية في وزارة التعليم العالي وفي الجهات الحكومية المنضوية تحت إشراف المجلس الأعلى للتعليم التقاني.

وأكد المجلس أهمية إعداد برامج متكاملة وواضحة لتعزيز مجالات التعاون الدولي مع الدول الشقيقة والصديقة وتنشيط الاستثمارات وتفعيل دور مجالس رجال الأعمال المشتركة في تحسين قطاع الإنتاج وإقامة مشروعات مشتركة والاستفادة من الحوافز والتسهيلات التي يتضمنها قانون الاستثمار.

ومع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك، أكد المجلس زيادة الكميات المطروحة من المواد الغذائية في الأسواق المحلية والتشدد بمراقبة الأسواق وضبط الأسعار ومنع الاحتكار ومحاسبة المخالفين، وطلب في هذا السياق من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تكثيف الجولات الرقابية بالتعاون مع فعاليات المجتمع المحلي ومجالس المدن والبلدات.

وفي ملف اللقاح المضاد لفيروس كورونا، وحرصاً على اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها ضمان السلامة العامة، فقد منح المجلس مهلة محددة لكل العاملين في الدولة للمبادرة إلى تلقي اللقاح أو إبراز وثيقة رسمية تبين أن العامل غير مصاب بالفيروس، حرصاً على عدم نقل العدوى إلى المؤسسات والجهات العامة، كما طلب من جميع الوزارات العمل مع وزارة الصحة للانتهاء من إعطاء اللقاح للعاملين في الجهات العامة بالسرعة القصوى بما يسهم بكسر حلقة العدوى ويحقق السلامة العامة.

واستعرض مجلس الوزراء واقع الأضرار الحاصلة في زراعة الخضراوات نتيجة الظروف المناخية خلال الفترة الماضية حيث أشار وزير الزراعة إلى استمرار عمل اللجان المعنية بتقييم الأضرار بهدف التعويض على المتضررين، ووافق المجلس على تعديل الخطة الإنتاجية للموسم الزراعي لعام ٢٠٢١-٢٠٢٢ بهدف تعزيز الإدارة السليمة للغابات وحماية الحراج.

واستمع المجلس من وزير المالية إلى عرض حول حركة الترانزيت والنقل عبر المعابر الحدودية خلال العام ٢٠٢١، حيث تم تأكيد معالجة الصعوبات كافة وتقديم التسهيلات التي تسهم بتعزيز حركة الصادرات والتجارة الخارجية.

في سياق آخر وافق مجلس الوزراء على الاستمرار بالعمل ببنود مصفوفة الإعلام التنموي حتى عام ٢٠٢٥ بهدف العمل على نشر ثقافة تنموية صحيحة وتوظيف الإمكانات في مواجهة المظاهر السلبية التي أفرزتها الحرب الإرهابية على سورية والتشجيع على العمل التطوعي والمشاركة في إعادة الإعمار.

ووافق المجلس على استكمال مشروع تنفيذ طريق حمص/ مصياف المرحلة الأولى إضافة إلى عدد من المشروعات التنموية والخدمية بالمحافظات.

الجمارك تطلب من الأمانات تزويدها (بالفائض)..

تحقيقات تكشف تقصيراً من «كشّافين» وارتباطاً مع المخلّصين الجمركيين

عبد الهادي شباط

يبدو أن حركة التنقلات التي هدأت نسبياً في الجمارك تعود مجدداً من منفذ (الخفراء المكلفين) الذين تعود قصتهم لعام ٢٠١٠ عند تكليفهم تغطية النقص الحاصل حينها بعدد الكشافين الجمركيين وتم بناء عليه نقل نحو ١٨٠ خفيراً ممن يحملون شهادة الثانوية العامة للعمل بوظيفة (كشاف) وتم منحهم صفة مراقب مساعد.

اليوم بعد نحو ١٢ عاماً يتم التعميم على الأمانات الجمركية بضرورة تنظيم جداول بأسمائهم وعددهم وأماكن عملهم ومع أن مصدراً في الجمارك اعتبر أنه إجراء طبيعي والهدف منه حصر الفائض وخاصة في أمانة المطار التي لديها فائض في عدد الكشافين (مراقب مساعد) شكك بعض العاملين بذلك وربط الموضوع بنتائج معظم التحقيقات التي حصلت في الآونة الأخيرة والتي كانت تفيد أن معظم حالات الخلل والتهريب (المخلص) الذي كان يعبر الحدود عبر الأمانات يرتبط بعمل الكشافين، وخاصة أنه من أهم مهام (الكشاف الجمركي) أن يتحقق من وزن البضاعة المدخلة ومدى مطابقتها للبيانات المرفقة مع البضاعة لجهة المواصفات والقيمة ومدى الحاجة لإجراء اختبارات للبضائع للتأكد من مدى سلامتها وصحتها ومطابقتها للمواصفات القياسية السورية وغيرها من الإجراءات الهدف من هذا الإجراء والغاية منه إلا أن «الوطن» تابعت خلال المرحلة الماضية أهم الملفات والتحقيقات التي نفذت ونتائجها وكانت معظم المخالفات التي تم ضبطها تتصل بالتغاضي عن المهربات التي تدخل عبر الأمانات أو التغاضي عن جزء من المستوردات لعدم تحصيل الرسوم الجمركية المستحقة عليها.

وكانت نتائج التحقيقات تظهر خلال الفترة الماضية ارتباطاً بين بعض المخلصين الجمركيين وبعض الكشافين حيث تم خلال الفترة الماضية التحقيق مع عدد من المخلصين الجمركيين والكشافين وصدرت قرارات حجز احتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة بحق بعضهم ومعظم هذه المخالفات تتصل بالبيانات الجمركية والكشف عن البضائع والتدقيق بالبيانات المرفقة بها وأن هناك تقصيراً من بعض الكشافين أثناء تنفيذ مهامهم في الكشف عن البضائع والمواد المدخلة للبلد وخاصة عبر الأمانات الحدودية أو المهربات التي تم إدخالها عبر الطرق والمعابر غير الشرعية والتي تم ضبطها من الضابطات أو المفارز الجمركية أو غيرها من الجهات الجمركية العاملة على الأرض لمكافحة التهريب وتم إيقافها وإحالتها للمديريات الجمركية لعرضها على لجنة خاصة للكشف والتحقق منها.

التجار يبيعون كيلو الذرة بـ٢٥٠٠ والأعلاف تبيعه بـ١٢٠٠ وسعره في لبنان ١٧٠٠ ليرة

حداد لـ«الوطن»: التموين تداهم محال تجار المفرق ومستودعات الحلقات الوسيطة ولا تداهم المستوردين الأساسيين للأعلاف الذين ربحوا مليارات

رامز محفوظ

كشف عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة العامة للأعلاف قامت برفع أسعار الأعلاف المدعومة للمربين منذ نحو خمسة أيام.

وبين أن كيلو الذرة الصفراء في المؤسسة كان يباع بـ١٢٠٠ ليرة وأصبح يباع بـ١٥٠٠ ليرة وكيلو كسبة فول الصويا كان يباع بسعر ٢٢٠٠ ليرة وأصبح يباع بـ٢٥٠٠ ليرة، لافتاً إلى أن حجة المؤسسة كان ارتفاع أسعار الأعلاف عالمياً نتيجة الأزمة الأوكرانية.

وأضاف بأن المؤسسة قامت كذلك بتخفيض الكميات المخصصة للمربين من الذرة الصفراء وذلك مع افتتاح دورة التوزيع الأخيرة منذ نحو شهرين وأصبحت توزع للمربي عن كل طبر٥٠٠ غرام ذرة صفراء بدلاً من ١٠٠٠ غرام ولم تخفض الكميات الأخرى وبقيت توزع ٣٠٠ غرام كسبة فول الصويا و٢٠٠ غرام نخالة.

وعن أسعار الأعلاف في السوق بيّن حداد أن تجار الأعلاف رفعوا أسعار الأعلاف لأرقام قياسية غير مسبوقة تحت ذريعة ارتفاع الأسعار العالمية حيث وصل سعر كيلو الذرة الصفراء لحدود ٢٨٠٠ ليرة منذ أيام قليلة وعاد للانخفاض اليوم لحدود ٢٥٠٠ ليرة بعد أن كان يباع بـ١٥٠٠ ليرة كما ارتفع سعر كيلو كسبة فول الصويا في السوق اليوم للضعف وأصبح يباع بسعر ٣٥٠٠ ليرة بعد أن كان يباع بـ١٧٠٠ ليرة.

وطالب حداد الحكومة بمراقبة المستوردات من الأعلاف والكميات التي وصلت إلى المستورد الذي حصل على الدعم من قبل الحكومة، وأضاف: من المفترض أن يكون هناك هيئة مشتركة من الوزارات ذات الصلة لمراقبة الكميات التي دخلت من الأعلاف ومكان وجودها ولمن يتم بيعها من التجار، مشيراً إلى أن التجار يقومون باحتكار الأعلاف ويتحكمون بسعرها ويضعون كل يوم سعراً جديداً.

وأشار إلى أن التموين تداهم محال ومستودعات تجار المفرق والحلقات الوسيطة إلا أنها لا تداهم المستوردين الأساسيين الذين حققوا أرباحاً بالمليارات خلال الفترة الحالية في ظل غياب الرقابة التموينية عليهم وعدم محاسبتهم ومعاقبتهم، موضحاً بأن تسعيرة التموين للأعلاف شكلية ولا تعمم على التجار وتبقى بالأدراج، مضيفاً: على التموين معرفة الكميات الموجودة عند المستوردين وإحصاؤها قبل الأزمة الأوكرانية وليس الآن.

وبالنسبة لأسعار الأعلاف في دول الجوار حالياً أكد أن أسعار الأعلاف في دول الجوار اقل من أسعارها في سورية وكيلو الذرة في لبنان اليوم على سبيل المثال بحدود ١٧٠٠ ليرة بالعملة السورية في حين أن الكيلو بسورية ٢٥٠٠ ليرة.

ولفت إلى أنه بالتوازي مع الارتفاع اليومي الذي تشهده أسعار الأعلاف في السوق ارتفع سعر صندوق البيض الذي يحوي ١٢ كرتونة ووصل اليوم لحوالي ١٦ ألف ليرة بالجملة من ارض المزرعة أي إن الكرتونة الواحدة ارتفعت لأكثر من ألف ليرة بالجملة، مشيراً إلى أن الصندوق أصبح يباع اليوم بالجملة بحدود ١٤٠ ألف ليرة بعد أن كان يباع مع بداية الأزمة الأوكرانية بحدود ١٢٤ ألف ليرة.

وبخصوص تهريب البيض بيّن أن التهريب متوقف حالياً باعتبار أن الأسعار أصبحت متقاربة مع دول الجوار والفرق قليل ليس كما كان في السابق، مشيراً إلى أن الكثير من المربين مع ارتفاع أسعار الأعلاف يقومون بذبح الدجاج البياض حالياً ويومياً يتم ذبح بحدود ٥٠ ألف طير كما أن بيض التفقيس يباع منذ نحو أسبوع كبيض مائدة الأمر الذي يهدد بحصول نقص بإنتاج الفروج.

واستبعد حداد أن تنخفض أسعار الفروج مع قدوم شهر رمضان في ظل غلاء أسعار الأعلاف اليومي، مبيناً أن نسبة المربين الذين يعملون بالتربية مؤخراً نحو ٣٠ بالمئة ومع غلاء أسعار الأعلاف مؤخراً خرج منهم بحدود ١٠ بالمئة أي أصبح الذين يعملون بحدود ٢٠ بالمئة الأمر الذي يهدد قطاع تربية الدواجن.

الذهب ينخفض محلياً متأثراً بتراجعه عالمياً.. والمخاوف من نقص الإمدادات ترفع أسعار النفط

الوطن

انخفض سعر غرام الذهب أمس في السوق المحلية عيار الـ٢١ أربعة آلاف ليرة مقارنة بسعر أمس الأول.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق سجل غرام الذهب عيار الـ٢١ سعر مبيع ٢٠٦ آلاف ليرة وسعر شراء ٢٠٥٥٠٠ ليرة بينما بلغ الغرام عيار الـ١٨ سعر مبيع ١٧٦٥٧١ ليرة وسعر شراء ١٧٦٠٧١ ليرة.

وطلبت الجمعية من الحرفيين الالتزام بالتسعيرة الصادرة عنها داعية المواطنين الراغبين بشراء الذهب إلى عدم دفع ثمنه إلا بموجب النشرة وتقديم شكوى في حال المخالفة، وكان غرام الذهب عيار الـ٢١ سجل منذ ١٧ آذار الجاري سعر مبيع ٢١٠ آلاف ليرة وسعر شراء ٢٠٩٥٠٠ ليرة.

انخفاض الذهب محلياً جاء متأثراً بتراجع سعره عالمياً على صعيد التداولات، حيث تم تداوله بسعر ١٩١٤,٩٧ دولاراً للأونصة. وكما انخفض سعر الفضة إلى ٢٤,٦٩ دولاراً للأوقية، وهبط البلاتين ليتداول بسعر ١٠٢٤,١٠ دولاراً، بينما بلغ سعر البلاديوم ٢٥٠٠,١١ دولار للأونصة.

طاقة

ارتفعت أسعار النفط، خلال تعاملات يوم أمس، في ظل مناقشات الاتحاد الأوروبي لفرض حزمة جديدة من العقوبات على روسيا تطول صادرات الذهب الأسود.

وبلغ سعر خام برنت ١١٥,٩٣ دولاراً للبرميل وبلغ خام غرب تكساس الوسيط ١١٠,٩١ دولارات.

وجاء الارتفاع في ظل تقارير أفادت بأن دول الاتحاد الأوروبي تبحث مسألة فرض حظر على استيراد النفط الروسي، وتتخوف أسواق النفط من تراجع معروض النفط في حال فرض هذا الحظر.

وقال إدوارد مويا، المحلل في شركة Oanda، لوكالة «أسوشيتد برس»: «يبدو أن تجار الطاقة أصبحوا أكثر ثقة في أن نقص الإمدادات بات وشيكاً».

وكان خام برنت سجل في وقت سابق من الشهر الجاري ١٣٩ دولاراً للبرميل وهو أعلى سعر يسجله منذ عام ٢٠٠٨.

تضخم

سارع الخبراء الأميركيون إلى دق ناقوس الخطر من ارتباط التضخم بارتفاع معدلات الجريمة في الولايات المتحدة مشيرين حسب تقرير نشره موقع (دبليو بي إس دي ٦) الأميركي إلى تزايد جرائم السرقات وارتفاع معدل التضخم وملامسته أعلى مستوى منذ عام ١٩٨١ أطلق خبراء عدة في الولايات المتحدة تحذيرات جدية من تزايد الجرائم وتفاقم مشكلات العنف بين الأميركيين الذين يواجهون بشكل مباشر ما تحمله سياسات رئيسهم جو بايدن التصعيدية في أوكرانيا من تداعيات تمثلت حتى الآن بارتفاع أسعار الأغذية والوقود ونسبة التضخم.

سيندي بويلز الأستاذة المشاركة في قسم العدالة الجنائية بجامعة تينيسي الأميركية أكدت أنه مع استمرار التضخم يتم الإبلاغ عن المزيد من الجرائم ولا سيما في محطات الوقود حيث أصبحت سرقة البنزين قضية أكثر انتشاراً لافتة إلى أن التضخم يؤدي دائماً إلى ارتفاع الطلب في السوق السوداء ما يحفز المجرمين على ارتكاب المزيد من الجرائم.

وأوضحت بويلز أن الزيادة في معدل الجرائم والسرقات تؤثر أيضاً في ارتفاع معدلات جرائم العنف في المجتمع الأميركي الذي يعاني أصلاً من مشكلة التمييز العنصري المتجذرة منذ مئات السنين.

ريتشارد روزنفيلد البروفيسور في جامعة ميزوري سانت لويس أكد بدوره أن التضخم هو المحفز الرئيسي وراء ارتفاع الجريمة وليس معدل البطالة أو انخفاض الأجور على حين أشار خبراء في مجال الاقتصاد إلى أن التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة وبالتالي زيادة معدل الجريمة بسبب عجز الفرد عن الحفاظ على مستوى معيشي معقول.

وبعد أكثر من عامين شهد فيهما الاقتصاد الأميركي ركوداً كبيراً بسبب جائحة كورونا جاءت سياسات بايدن التصعيدية في أوكرانيا والعقوبات التي فرضها على روسيا لترخي بظلال ثقيلة عليه مع ارتفاع معدل التضخم في شباط الماضي إلى مستويات غير مسبوقة منذ ٤٠ عاماً وازدياد أسعار البنزين والأغذية.

إضراب

تسبب إضراب لفرق الأمن في عدة مطارات ألمانية احتجاجاً على الأجور المتدنية بإلغاء العشرات من الرحلات الجوية في عموم البلاد.

ونقلت رويترز عن سلطات الطيران قولها إن "شركات الطيران في مدينة دوسلدورف ألغت ١٤٠ رحلة من أصل ٢٦٠ رحلة مخططة من وإلى المدينة الواقعة غرب ألمانيا اليوم فيما تم إلغاء ٧٣ رحلة من أصل ١٢٣ رحلة في كولونيا/بون".

ودعا اتحاد العمال الألماني فيردي إلى تنفيذ الإضراب اليوم في مطارات فرانكفورت وبرلين وبريمن وهامبورغ وهانوفر وشتوتغارت ودوسلدورف وكولونيا-بون حيث يطالب الاتحاد أرباب العمل برفع أجور الآلاف من موظفي الأمن في المطارات بألمانيا وأن يتقاضى الموظفون الآخرون في أجزاء مختلفة من البلاد نفس الأجر.

وكانت شركات الطيران ألغت مئات الرحلات الجوية من وإلى المطارات الألمانية بسبب اضرابات مماثلة عن العمل يومي الإثنين والثلاثاء من الأسبوع الماضي.